اللجان النيابية في البرلمانات العربية:

ان وهن الكفاءات التقنية المطلوبة لدى معظم النواب، يؤثر بشكل كبير في قدرتهم على ممارسة صلاحياتهم الدستورية في المناقشة المالية والرقابة والمساءلة، وأبرز مظاهر ذلك هو عدم استفادتهم من التقارير السنوية الصادرة عن الهيئات الرقابية / ديوان المحاسبة / التفتيش المركزي / الخدمة المدنية.

فينعكس ذلك قصوراً في الآراء حيث ان الاستقصاءات التي تجريها اللجان البرلمانية مع مسؤولي الإدارة تنتهي في غالب الأحيان بالأدراج بناء على توجيهات الوزراء ورئيس مجلس الوزراء، فيما اللجان المالية في البرلمان لا يتجاوز دورها المصادقة على البيانات المالية الحكومية دون قدرة على التأثير فيها، ناهيك عن كون النقاش وإقرار الموازنة يتم إجمالاً في زمن قياسي (حوالي النصف ساعة)[1].

كما ذكرنا بالنسبة إلى اللجان المالية في البرلمان، التي تتألف عادة من برلمانيين منتمين إلى قوى و/أو كتل سياسية ممثلة في الحكومة، مما يحيد في أحسن الأحوال فعالية الدور الرقابي للبرلمان. فالنقاش الذي يمكن أن يحصل داخل اللجنة المالية، نادراً ما يتجاوز دور المصادقة على البيانات المالية الحكومية، كما يبدو واضحاً من الممارسات في مسألة قطع حساب الموازنة. أضف إلى ذلك أن نقاش وإقرار الموازنة يتم إجمالاً في حوالي نصف ساعة، ويتم تبرير ذلك بأن الموازنة تناقش في لجنة المال والموازنة التي تتمثل فيها الكتل النيابية، حيث تعرض المشاريع والقوانين بسرعة ودون تقديمها كمشاريع قوانين منفصلة تمكن النواب من دراستها بشكل وافٍ، والمثال على ذلك قانون الأملاك العامة البحرية الذي تم تمريره بشكل تسللي بثلاثة أسطر في الموازنة[2].

---

(1) عبد اللطيف العطروز، أستاذ القانون العام في كلية الحقوق ، جامعة القاضي عياش، مراكش، المغرب، الرقابة المالية في الأقطار العربية، المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ص 17.

(2) مقابلة مع النائب محمد قباني، رئيس لجنة الأشغال العامة في البرلمان اللبناني.

إن تفعيل نشاط البرلمان يرتبط بإصلاح اللجان الداخلية للبرلمانات نظراً إلى دورها المحوري في إعداد ودراسة واعتماد التشريعات، وإن أي إصلاح للجان البرلمانية يجب أن ينطلق من رؤية واضحة تعزز من صلاحيات البرلمانيين، وتقلل من العراقيل في عمل أعضاء اللجان البرلمانية. كما إن تطوير اللجان يجب أن يحصل ضمن إطار يساعد على دعم استقلالية البرلمان ويزيد من مرونة تحركه. ويجب أن ننتقل من برلمان الجهل إلى برلمان المعرفة، وذلك بحسن اختيار ممثلين في البرلمان وبالضغط من قبل المثقفين والمفكرين على ممثليهم الذين يتولون السياسة للقيام بالإصلاح المطلوب.

دور ديوان المحاسبة:

في القوانين اللبنانية وفي الممارسة يقوم ديوان المحاسبة بصياغة تقارير، ويعمل على اتخاذ قرارات ترتبط بعمل أو سوء أداء مؤسسات عامة بما فيها بلديات، ويفرض القانون أن تعرض على مجلس النواب، أما في الممارسة، فهذه التقارير لا تعرض على المجلس، إنما تبقى داخل أدراج إدارته،/ ولم يحصل مرة واحدة أن عُرض تقرير، بالرغم من أهميته، على أي مناقشة عامة، ان في اللجان أو في الهيئة العامة، وبالتالي ما نطالب به ونسعى إلى تحقيقه في المرحلة المقبلة، تفعيلاً للدور الرقابي للمجلس النيابي، هو طرح مثل هذه التقارير بشكل علني على الهيئة العامة للمجلس النيابي اللبناني، أو على اللجان المتخصصة، لكي تتم مناقشتها، ولكي لا تبقى حبراً على ورق.